

تقدم سلعاً عالية الجودة وخافضة التكلفة أصحابها شباب لديهم أفكار لكنهم يحتاجون للتمويل

هذا رأي وزير الصناعة بالمشروعات الصغيرة

هنا غانم



يبدو التوجه نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة كحامل للاقتصاد الوطني ضرورة ملحة في ظل التوجهات العليا لأن هذه المشروعات تشكل قوة تنموية هائلة في الاقتصاد الوطني لأي دولة في العالم، إذ يمكن للمشروعات الصغيرة أن تساهم في التحول من اقتصاد متخلف إلى اقتصاد صناعي متقدم، وذلك من خلال تشكيكها للقاعدة التي انبثقت منها المؤسسات الاقتصادية الكبرى...

وحول أهمية المشروعات الصغيرة لدعم الاقتصاد أوضح وزير الصناعة عبد القادر جوخدار لـ«الوطن» أن المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر (المشروعات الصغرى) تمتاز بالأهمية لتواجه الاقتصاد، حيث تعتبر المشروعات الصغرى المحرك الرئيس للاقتصاد، وتصنف واحدة من أهم البات التوجه الإستراتيجي لدعم الهيكل الإنتاجي. وأكد الوزير أن أي دولة تحتاج إلى المشروعات الصغرى لتشارك في نمو اقتصادها عن طريق القطاع الصناعي، والزراعي والسياحي والخدمي، وتظهر أهمية المشروعات الصغرى في أنها العصب الرئيسي لاقتصاد أي دولة سواء كانت مقدمة أم متأخرة. وشوّه الوزير بسعي الحكومة إلى تعزيز

مساهمة وأداء قطاع المشروعات الصغيرة من خلال مبادرات وبرامج وأنظمة تساعد في مصادر تمويلها، وبالتالي فإن الصناعات التحويلية والمشروعات في قطاع الزراعة والسياحة والتشيد والبناء توجه إليها النسبة الأكبر من المشروعات، مشيراً إلى أن للمشروعات الصغرى دوراً حيوياً في دعم الاقتصاد لأي بلد وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتشغيل وتوفير فرص عمل واسعة. وقال: المشروعات الصغرى رافدة ومغذية للمشروعات الكبيرة، حيث تتطلب المشروعات الكبيرة رأس مال كبيراً ونسبة



فرص العمل للشباب. وأضاف: إن المشروعات الصغرى تمتاز بعدة مزايا لا بد من الحديث عنها ويتجلى أبرزها بداية بقدرة المشروعات الصغرى على توفير فرص العمل والأهم أنها تحتاج إلى رأس مال منخفض نسبياً لبدء النشاط فيها.

ونوه بقدرة هذه المشروعات الصغرى على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة، إضافة لما توفره من فرصة للشباب للتدريب أثناء العمل لزيادة الكفاءات والمهارات وانخفاض نسبة المخاطرة فيها بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة.

وأضاف الوزير جوخدار: إن المشروعات الصغرى هذه تساهم في تحسين الإنتاجية وزيادة الدخل، وقابليتها للتوسع في التحول إلى مشروعات كبيرة. إذ، تتميز المشروعات الصغرى بالأهمية والكفاءة في معالجة مختلف المتغيرات التي تواجه الاقتصاد، حيث تعتبر المشروعات الصغرى المحرك الرئيس للاقتصاد، وتصنف واحدة من أهم البات التوجه الإستراتيجي لدعم الهيكل الإنتاجي، حيث تحتاج أي دولة إلى المشروعات الصغرى لمساعدة المشروعات الكبيرة، وأفاد بأنه في الوقت نفسه تستطيع من خلال دعم المشروعات الصغرى تحقيق الاكتفاء من بعض السلع العالية الجودة منخفضة التكلفة عن طريق تلك المشروعات، فضلاً عن تقليص حجم البطالة، وبالتالي زيادة

سعة الرزق؛ وإنما تساعدهم ليصبحوا أصحاب عمل ومشروع. وحسب الوزير يتبين الدور والاستفادة من المشروعات الصغرى على مستوى الفرد، أما على صعيد الدولة فتجد الأهمية الكبرى للدولة في تركيزها كخطة ورؤية ليحفظوا النهج الحقيقي للمشروعات، فضلاً عن عدم تمكنهم من تسويق مشروعاتهم حال تنفيذها، فهنا يتضح دور الدولة، التي تستطيع مساعدة هؤلاء الشباب من خلال التمويل كمبادرات تنتهجها الدولة السورية بمساعدة أبنائها ليس في الحصول فقط على مشروع يحققون من خلاله الكسب

مخولف لـ«الوطن»: نتيجة لكثافة الإقبال وللتعامل بشفافية مع المتقدمين ٢٤ ألفاً تقدموا للحصول على القرض عام ٢٠٢٣ حصل منهم ٥ آلاف على قرض من المصارف

المنصة الإلكترونية تقروض الطاقات المتجددة أيضاً!



جلتار العلي

اتجه صندوق دعم الطاقات المتجددة إلى استبدال الآلية التقليدية للتسجيل على قروض شراء معدات الطاقات المتجددة بمضمة إلكترونية تتبع للصندوق يستطلع من خلالها المواطن حجز دور للحصول على القرض.

وحول ذلك، أوضح مدير الصندوق زهير مخلوف في تصريح لـ«الوطن»، أن الخطوة تعود إلى كثافة الإقبال على هذه القروض لتركيبة منظومة كهروضوئية، حيث كان لزاماً على وزارة الكهرباء أن تبحث عن حلول لتخفيف عبء الوصول إلى مراكز التقديم الموجودة في مراكز المحافظات التي تبعد جغرافياً عن أطرافها، مؤكداً أن آلية التسجيل الإلكتروني توفر للمواطن الشفافية والوضوح في الأدوار واليسر بالتسجيل، حيث لا يمكن من خلال الطريقة الجديدة تجاوز الأدوار المحددة بتواريخ معينة، والتي ترتب على المواطن تقديم الأوراق المطلوبة خلال مدة ٤٨ ساعة من الموعد المحدد.

وفي سياق متصل، أشار مخلوف إلى عدم وجود مدة محددة للأدوار، على اعتبار أن العنصر المتحكم في ذلك هو إيرادات الصندوق، إذ لا يوجد ميزانية واضحة أو كتلة مالية سنوية له، فقد نص القانون ٢٣ لعام ٢٠٢١، على أن الصندوق لديه وارد محدداً بالمتة من فواتير الرسوم عرضة للزيادة بشكل دائم نتيجة لتغيرات

المشركين على كل التورات في وزارة الكهرباء، ٠,٥ بالمئة من قيمة المشتقات النفطية والغاز المسال بعد المخصص لتوليد الكهرباء، و٠,٥ بالمئة أخرى من قيم كل مستوردات الآلات الكهربائية والسياحية المصنفة بأنها غير كفاءة طاقياً، فعدد المشاريع التي يمكن دعمها في العام مرتبط بكتلة الرسوم التي تعود على الصندوق من المصادر الأتفة الذكر، علماً أن هذه الرسوم عرضة للزيادة بشكل دائم نتيجة لتغيرات أسعار المشتقات النفطية والكهرباء وما إلى ذلك. وصل عدد المتقدمين للحصول على قروض إلى نحو ٣٤ ألف مقدم، وقد تم إنجاز نحو ١٦ ألف ملف، وقد جرى إرسالها إلى المصارف، وقد استطاعت المصارف أن تقرض ٥ آلاف مقدم، معياداً ذلك إلى عدة أسباب منها عدم إمكانية المتقدم من إيجاد كفاءة على سبيل المثال، وغير ذلك من الأسباب التي تمنعه من الحصول على قرض، فيما وصلت الاستقطاعات المركبة إلى نحو ١٠ ميغا واط، بقيمة تتراوح بين ١٠٥ - ١١ مليارات.

هل تنجو التجارة الإلكترونية من الضرائب؟

العكام لـ«الوطن»: أغلب من يمارسون البيع على الفيسبوك من فئة الشباب واليافعين ويجب دعمهم باعتبارها مشاريع متناهية الصغر

راما العلاف



الدكتور محمد خير العكام

يحقق الكثير من الأفراد عالياً أرباحاً طائلة عبر استخدامهم التجارة الإلكترونية، ويبدو أن هذا لم يكن صعباً محلياً كما يتوقع البعض، الأمر لا يقتصر على البرامج التي بدأت تنتشر مؤخراً، بل باتت تنتشر بكثرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي فيسبوك ومجموعات الواتساب، والسؤال الذي بات يطرح نفسه من يضغط هذه الأنشطة الإلكترونية في سورية ويحجم المستهلكين من الغش والاحتيال، وهل تخضع أرباحها للحصول الضريبي كما تخضع رواتب الموظفين الهزيلة وأصحاب الحرف والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التي تحاول أن تنجح طريقها في ظروف صعبة تثقل كاهلها الضرائب وارتفاع التكاليف وأسعار حوامل الطاقة؟

والجواب الاقتصادي الدكتور عابد فضلية رأي في حديثه لـ«الوطن» أن قرض وتحميل الضرائب على أنشطة وأرباح التجارة الإلكترونية مسألة أكثر تعقيداً وصعوبة من البات تنفيذ التبادل التجاري الإلكتروني بعد ذاته، حيث إنه على الجهات الرسمية الضريبة التعامل مع مكلفها غير المرئيين وغير المكلفين سابقاً الذين قد يتواجدون في مواقع وعناوين وجغرافيا مجهولة، عدا صعوبة التواصل المباشر غير المضمون مع المكلفين وصعوبة وربما استحالة إيجاد الأقفية المناسبة لتسديد قبض (أو تحويل واستلام) المبالغ الضريبية المتوجبة. لذا فإن ترويج وتشجيع التجارة الإلكترونية في سورية مفيد ومحكوم بمدى توافر البنية التحتية والبرامجية الإلكترونية المناسبة فيغيا إلى ١,٦ تب/ت/ ثانية، وستوضع ١ تيرا في الاستثمار كمرحلة أول وعند انتهاء تركيب التجهيزات اللازمة لتوسيع البوابة.



وأشار فضلية إلى أن أهم الميزات الأخرى هي انخفاض تكلفة القيام بها وإتمامها بسبب عدم احتياجها إلى الكثير من الموظفين أو المقبول، وكذلك الأمر بالنسبة للمشتري يمكن أن تقوم بها الأطراف من أي موقع جغرافي أو من المنازل وغرف الفنادق والسياحية وبأي وقت من النهار والليل من دون ضرورة التقيد بأوقات دوام عمل محددة، وكذلك الأمر بالنسبة للمشتري حيث وفرت عنه وتكاليف الذهاب أو السفر إلى مقر دار المنتج أو البائع، إنما يكفي الجلس على الحاسوب ومشاهدة مئات الآلاف الصفحات التي تتضمن صور المواد والسلع والأشياء موضوع الصفقة. لذا يتلوه السؤال في هذا الإطار فيما إذا كان الربط الإلكتروني سيكون قاصراً على الأنشطة التقليدية أم من الممكن أن يجد طريقه إلى أنشطة التجارة الإلكترونية؟ جانباً أكد عضو الشعب والشباب والأستاذ في كلية الحقوق جامعة دمشق الدكتور محمد خير العكام في حديثه لـ«الوطن» أن أي نشاط يحقق دخلاً سواء عن طريق «العاب الكترونية أو تجارة إلكترونية» فإنه يخضع للضريبة وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم ٢٤١/٢٤٢/ التي تترأخ معلناتها بين ١٠ حتى ٢٥ بالمئة من الربح الصافي، إلا أن الضريبة لم يفصل الأنشطة الإلكترونية عن غيرها، مشيراً إلى إمكانية تضمين ضريبة التجارة الإلكترونية ضمن مشروع قانون ضريبة الدخل الحالية تقع في ضعف قدرة الإدارة الضريبية على ملاحقة هذا النوع من النشاط وتقدير الدخل الناتج عنه. وشدد على أهمية أن يميز المشرع السوري بين التصرفات المباحة والتصرفات التي تعد جريمة وفقاً لقانون الجريمة الإلكترونية في سورية، كقيام الأفراد باستخدام بعض المواقع والألعاب أو تطبيقات البث المباشر التي تعتمد على الإعلانات والإعجابات من مبرورين عن طريق الإنترنت ومبعضها فهو نشاط لم يخضع أساساً لفواتير وهو لا يشكل مشكلة في حال كان ينطبق ضيقاً ويجب دعمه على اعتباره نشاطاً متناهياً الصغر ويعفى من الضريبة، إذ إن أغلب من يمارسون هذا النشاط هم فئة الشباب واليافعين ويجب دعمهم، إلا أن الأنشطة الكبيرة يجب أن تخضع للضريبة.

الإلكترونية إذ تم تجريم العديد من الأنشطة التي تمارس عبر الإنترنت. ورأى أنه على الحكومة أن تسعى إلى تنظيم أنشطة التجارة الإلكترونية التي باتت تشكل عالياً نسبة لا بأس بها من حجم التجارة المحلي، لافتاً إلى أن كثيراً من الإيرادات لا يتم تحصيلها في سورية بسبب عدم تنظيم هذا النشاط، وخاصة الصفقات الإلكترونية والسلع غير المادية «المنتجات الرقمية» التي تعد إشكالية التجارة الإلكترونية كأن يقوم أحد ما بتصميم معين بناء على طلب الزبون ويرسل له التصميم لقاء أجر مادي يصل إلى آلاف الدولارات، وهذه الخدمات هي سلع غير مادية ولا تخضع لضبط وفوترة وبالتالي يصعب تقدير قيمة الضريبة، مشيراً إلى إقرار قانون حماية البيانات الشخصية مؤخراً ليكون خطوة في طريق ترخيص وضبط الأنشطة الإلكترونية. ورأى العكام أنه من الممكن ترخيص التجارة الإلكترونية كخطوة لاحقة وفق معايير معينة إذ إن العديد من الدول سبقت سورية في تنظيم التجارة الإلكترونية ونظمت الضريبة عليها كدولة مصر التي فرضت الضريبة على التجارة الإلكترونية ومنحت إعفاءات ضريبية للتجارة ذات الطابع الفردي، وطرح مثلاً التسويق الإلكتروني على «الفيسبوك»، مبيئاً أن الشخص الذي يشرى بعض السلع كالألبسة مثلاً ويقوم بتسويقها عن طريق الإنترنت ومبعضها فهو نشاط لم يخضع أساساً لفواتير وهو لا يشكل مشكلة في حال كان ينطبق ضيقاً ويجب دعمه على اعتباره نشاطاً متناهياً الصغر ويعفى من الضريبة، إذ إن أغلب من يمارسون هذا النشاط هم فئة الشباب واليافعين ويجب دعمهم، إلا أن الأنشطة الكبيرة يجب أن تخضع للضريبة.

رام محفوف



كشفت وزارة الاتصالات والتقانة عن دخولها في المرحلة الثانية من مراحل تنفيذ إستراتيجية التحول الرقمي للانتقال لخدمات حكومية رقمية متكاملة تفاعلية.

وأوضح مدير التحول الرقمي في وزارة الاتصالات والتقانة تامر تامر في تصريح خاص لـ«الوطن»، أن العمل استكمال المرحلة الثانية من مشروع نقل البيانات الحكومية الإلكتروني يأتي بعد عام على الانطلاق بمرحلة الأولى، مضيفاً، ويتم خلال منظومة الناقل يتم التحول بين البروتوكولات المستخدمة بمعلومات الجهات الحكومية على نحو يضمن سرية وسلامة البيانات عند نقلها من منظومة إلى أخرى.

وأضاف تامر: إن الناقل الحكومي يتميز بلوحة تحكم تمكن من الوصول لجميع منظومات الجهات المرتبطة، وتتيح الإضافة والتعديل على الخدمات الحكومية وبوابات الدفع الإلكتروني لرسوم هذه الخدمات، إضافة لوجود إمكانية إدارة الصلاحيات المبنية على الأدوار لا على المستخدمين، بحيث يمكن من خلال لوحة التحكم أيضاً إيقاف أو تشغيل خدمات معينة دون التأثير في عمل المنظومة.

على وسائل التواصل الاجتماعي بأنها تتابع تنفيذ المشاريع المتعلقة ببناء البنى التحتية اللازمة لتحول رقمي يحقق أهدافه بتحصين وتطوير الخدمات الحكومية المقدمة للمواطن، وذلك مع انتهاء المرحلة الأولى (المرحلة التأسيسية) من مراحل تنفيذ إستراتيجية التحول الرقمي ودخولنا المرحلة الثانية التي يتم خلالها الانتقال لخدمات حكومية رقمية متكاملة تفاعلية. وأوضح أنه من المتطلبات الأساسية

لانتقال لتقديم الخدمات الحكومية بصيغة رقمية متكاملة تفاعلية ربط قواعد البيانات والمنظومات المعلوماتية للوزارات والجهات العامة، من خلال تنفيذ مشروع (ناقل البيانات الحكومية الإلكتروني) الذي يعتبر منصة مركزية تجمع وظائف المراداة وتحويل البيانات والتوجيه الذي للانتقال وتنسيق تفاعل التطبيقات الموزعة عبر الجهات الحكومية بشكل موثوق، كما يعتبر مزوداً للخدمات الحكومية المشتركة والتي

مدير التحول الرقمي لـ«الوطن»: الناقل يسمح بتنفيذ عمليات التوقيع الرقمي والتحقق منها على وثائق المعاملات الإلكترونية

الجهات العامة الأخرى على تنفيذ مشاريع إستراتيجية التحول الرقمي التي أقرها مجلس الوزراء بالعام ٢٠٢١، وتتضمن إستراتيجية أكثر من ٢٠ مشروعاً تتوزع على ١٢ برنامجاً.

من جهة أخرى أعلنت الوزارة أنه بهدف تمكين المواطنين من الاستفادة من الخدمات الإلكترونية والدفع الإلكتروني على أوسع نطاق ولاسيما بالمناطق الريفية، أنهت السورية للاتصالات توريد ٢٢٦٨٨ ألف بوابة من بداية العام الحالي لوضعها بالخدمة وتوزيعها على المحافظات.

ولفتت إلى أنه تم تخصيص محافظتي دمشق والسويداء بـ ٨٢٢٠ بوابة إنترنت لكل محافظة، وريف دمشق بـ ٦١٠٥ بوابة، وحلب بـ ٦١٨٨٨ بوابة، إضافة لتخصيص القطرعة والبلد والرقعة بـ ١٦٦٤٤ بوابة لكل محافظة، ومحافظه درعا بـ ٣٣٢٨٦ بوابة إنترنت، كما خصصت محافظة حمص بـ ١٤١٤٤ بوابة، وحماة بـ ١٩٠٧٢ بوابة، إضافة لتخصيص محافظة طرطوس بـ ٤٩٩٢ بوابة، واللاذقية بـ ٩٩٨٤ بوابة، ودير الزور بـ ٣٠٩٤٢ بوابة إنترنت.

ونوهت الوزارة بأن السورية للاتصالات تخطت لتوريد ١٦٦٤٠٠ بوابة إضافية خلال الربع الأخير من العام الجاري؛ وتأكيداً للحرص على تأمين خدمات الإنترنت للمواطنين بشكل مدروس دون التأثير بشكل سلبي على جودة الإنترنت، ستقوم الشركة هذا العام بتوسيع البوابة الدولية من ٨٠٠ مغيغا إلى ١,٦ تب/ت/ ثانية، وستوضع ١ تيرا في الاستثمار كمرحلة أول وعند انتهاء تركيب التجهيزات اللازمة لتوسيع البوابة.

بوابات جديدة الحصة الأكبر منها لحلب وريف دمشق تأمين خدمات الإنترنت لعدد إضافي من المواطنين لم تؤثر في الجودة وأعلنت الوزارة عبر صفحتها الرسمية